

نشرة توعية حول التداول عبر الانترنت

تقوم شركة المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية بتقديم خدمة التداول عبر الانترنت في السوق المحلي كخدمة جديدة تضاف الى حزمة الخدمات الأخرى التي تقوم الشركة حالياً بتقديمها لعملائها الكرام ، وتتيح هذه الخدمة للعميل القيام بتنفيذ عمليات على حساباته الشخصية المفتوحة لدى الشركة كأوامر الشراء والبيع والتعديل والالغاء لعمليات تداول الأوراق المالية المتاحة في بورصة عمان ، كما تتيح هذه الخدمة أيضاً إمكانية حصول العميل على اسعار الأوراق المالية المتاحة الواردة من بورصة عمان ، بالإضافة الى تلقي العميل التأكيد بتنفيذ الأوامر التي قام بها حسب ما تسمح به انظمة البورصة ، كما يساعد نظام التداول عبر الانترنت العميل على الحصول على كافة المعلومات بشأن حساباته الاستثمارية لدى شركة المال من خلال بيان الأرصدة النقدية ورصيد الأوراق المالية المتوفرة في محفظته وغيرها من البيانات التي تهم العميل .

ويجوز لشركة المال الاردني أن تقوم من خلال نظام التداول عبر الانترنت بشمول و/أو إستثناء و/أو تعديل و/أو سحب أي من الخدمات أو أي من الميزات الإضافية الواردة في هذا النظام والتي قد تُعرض مستقبلاً من خلال هذا البرنامج أو أية أنظمة أو برامج أخرى معتمدة من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة ، ويكون للشركة حق التقدير المنفرد والسيطرة الكاملة على هذه الخدمة وتحفظ بحقها في كل وقت بأن تُدخل أي تغييرات أو تعديلات في تصميم الخدمة وتشكيلها ومظهرها ومحتوياتها كما تراه مناسباً .

وصف البرنامج المستخدم

هو برنامج إلكتروني مستخدم من قبل شركة المال الاردني ومرخص من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة لتمكين العملاء من إجراء عمليات التداول في بورصة عمان من خلال الإنترنت بالإضافة الى تمكين العميل من مشاهدة أرصده النقدية وأرصدة الأوراق المالية في محفظته مقيمة بالاسعار السوقية الواردة من بورصة عمان كما يُظهر للعميل ملاءته المالية وقدرته الشرائية والارباح والخسائر المتأتية من عمليات التقييم اليومي أو الناتجة عن عمليات البيع والشراء تباعاً خلال السوق ومعرفة الأوامر التي تم تنفيذها في السوق لصالحه .

الترخيص باستعمال البرنامج

هذا البرنامج مرخص لأستخدام العميل شخصياً أو من ينوب عنه بشكل قانوني للتداول من خلاله عبر الانترنت ، ويجب الحذر من تمكين الغير من استعماله كون أن العميل وحده سوف يتحمل النتائج في حال التصريح للغير بالتعامل نيابة عنه .

نموذج بيان إفصاح مخاطر التداول عبر الإنترنت

في ضوء اتساع شبكة الإنترنت وزيادة استخدامها من قبل عدد كبير جداً من الأشخاص بمختلف مستوياتهم العمرية والتعليمية ، بالإضافة الى الإنتشار الواسع لأجهزة الحاسب الآلي ، فإن خدمة تداول الأوراق المالية من خلال الإنترنت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً سواء من ناحية حجم العمليات أو عدد المتعاملين أو الأوراق المالية المتداولة ، و ذلك نتيجة الإقبال المتزايد على التعامل من خلال شبكة الإنترنت بدلاً من التعامل بالطريقة التقليدية المتمثلة بتفويض الوسيط للقيام بتنفيذ العمليات المطلوبة .

و عليه يترتب على المستثمر الذي يرغب بتداول الأوراق المالية من خلال الإنترنت أن يدرك بأن هذه الألية تختلف إختلافاً كبيراً و جوهرياً عن الطريقة التقليدية . فالمستثمر يتابع أسعار الأوراق المالية بشكل حي إضافة الى معلومات التداول الأخرى و أية معلومات يوفرها الوسيط له ، ليقوم بعدها بإدخال

أوامر الشراء و البيع الخاصة به دون الحاجة للإتصال مع الوسيط و تفويضه بذلك ، لذا على المستثمر أن يدرك إدراكاً تاماً بأنه هو صاحب قرار الشراء أو البيع و هو المسؤول عن تنفيذ هذا القرار من خلال إدخال الأمر المناسب الى نظام التداول الإلكتروني بواسطة البرنامج الذي يوفره الوسيط لعملائه . كما يجب على المستثمر قبل استخدامه لخدمة التداول عبر الإنترنت أن يعي بعض الأمور الفنية و التنظيمية المتعلقة بهذه الخدمة ، إضافة الى إدراكه التام بأن استخدام شبكة الإنترنت ينطوي على عدد من المخاطر التي قد تحقق له خسارة غير مرغوب فيها ، و قد ترتبط هذه المخاطر بشبكة الإنترنت نفسها أو بالبرنامج المستخدم ، أو بنظام التداول الإلكتروني ، إضافة إلى سوء استخدام الخدمة من قبل المستثمر . لذا على المستثمر أن يقر بأنه يدرك و يقبل بهذه المخاطر التي قد يواجهها أثناء التداول عبر شبكة الإنترنت ، و أن الوسيط لن يكون مسؤولاً عن حالات فشل الإتصال أو تعطله أو تأخره عند التداول عبر الإنترنت ، كما أنه لن يكون مسؤولاً عن الأخطاء الناتجة في أرصدة الحسابات نتيجة هذا الفشل أو العطل .

بعض مخاطر التداول عبر الإنترنت :-

1. فقدان كلمة المرور الخاصة بحساب المستثمر .
إن فقدان أو ضياع معلومات الدخول الخاصة بحساب المستثمر كإسم المستخدم و كلمة المرور ، أو إهمال المستثمر المتمثل في عدم المحافظة عليها ، أو إفشاءها للغير قد يترتب عليه مخاطر عديدة تكمن في تمكين طرف ثالث من الدخول الى حساب المستثمر و إساءة استخدام هذا الحساب.
2. آلية عمل برنامج التداول عبر الإنترنت .
إن عدم اطلاع المستثمر جيداً على وظائف برنامج التداول عبر الإنترنت قبل البدء باستخدامه قد يؤدي الى ارتكابه أخطاء قد تحقق خسارة غير مرغوب فيها ، لذا يجب على المستثمر أن يطلع جيداً على دليل استخدام البرنامج قبل استخدامه للتعرف على جميع وظائفه بشكل جيد ، و الإستفسار من الوسيط عن أية امور لم تتضح له من خلال دليل المستخدم .
3. أعطال شبكة الإنترنت .
نظراً لأن الوسيط لا يملك أي سيطرة على شبكة الإنترنت المستخدمة لتقديم خدمة التداول للمستثمرين فإن الأعطال التي تتعرض لها هذه الشبكة قد تؤدي الى الإنقطاع الجزئي أو التام للخدمة ، الأمر الذي يعني فقدان الإتصال مع الأوامر المدخلة الى نظام التداول الإلكتروني ، و على المستثمر في مثل هذه الحالة الإتصال فوراً مع الوسيط و إبلاغه بالمشكلة التي تعرض لها ليقوم الوسيط بدوره بالسيطرة على الأوامر المدخلة و العودة الى الطريقة التقليدية في التداول لحين عودة الخدمة و ذلك وفقاً لأوامر العميل .
4. سرعة الإتصال مع شبكة الإنترنت .
كما أنه ليس للوسيط أي سيطرة على شبكة الإنترنت فإنه لا يملك أي سيطرة على سرعة إتصال المستثمر بها ، الأمر الذي قد يؤثر على كفاءة إستقبال المعلومات أو تسيرها عبر الإنترنت ، مما قد يؤدي الى حدوث تأخير في إستلام معلومات التداول و رسائل التبليغ الواردة من نظام التداول بخصوص الأوامر المدخلة ، كما قد يترتب على هذا الأمر تأخر إرسال أوامر الشراء و البيع الى نظام التداول الإلكتروني .
5. إزدياد حدة نشاط حركة التداول بشكل مفاجئ.
إن إزدياد نشاط حركة التداول بشكل مفاجئ أو حتى إزدياد شدة التزامم على الخدمة التي يقدمها الوسيط لعملائه قد يترتب عليه إزدياد زخم المعلومات التي يتم ترأسلها من خلال شبكة الإنترنت الأمر الذي قد يؤدي الى إحتيالية تأخر وصول المعلومات أو تحديث أسعار الأوراق المالية على البرنامج المستخدم ، إضافة الى الدور الذي قد تلعبه في إنقطاع أو فشل الإتصال بالخدمة .
6. أعطال جهاز الحاسب الآلي المستخدم من قبل المستثمر .
إن الأعطال التي قد يتعرض لها جهاز الحاسب الآلي الخاص بالمستثمر قد تؤدي الى تقليل فرصة إتمام العمليات أو عدم التمكن من تنفيذها نهائياً ، أو عدم إمكانية الدخول الى الإنترنت للإتصال بالخدمة ، أو حتى عدم إستلام رسائل التبليغ الواردة من نظام التداول الإلكتروني بخصوص الأوامر المدخلة ، لذا يجب على المستثمر إجراء الصيانة الدورية اللازمة لجهاز الحاسب الآلي الخاص به خشية تعرضه لأعطال مفاجئة .

7. أخطاء في أسعار و معلومات تداول الأوراق المالية التي يتم بثها من خلال برنامج التداول عبر الإنترنت .
قد تؤدي الأعطال المذكورة أعلاه و التي تتعرض لها الأنظمة و البرمجيات ، أو الأجهزة و خطوط الإتصال المستخدمة الى وصول المعلومات بشكل خاطئ الى المستثمر ، لذا على المستثمر في حال ملاحظة أي أخطاء في الأسعار و معلومات التداول الأخرى التوقف عن إستخدام الخدمة فوراً و إبلاغ الوسيط بذلك خشية تحقق خسارة غير مرغوب فيها .
8. تدخل طرف ثالث .
من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر أيضاً هي عملية تدخل طرف ثالث في شبكة الإتصال بما في ذلك اعتراض رسائل التبليغ أو إرسالها من قبل المحتالين و منتحلي شخصيات الأخرين مثل الأشخاص الذين يتمكنون من ترصد مواقع شبكة الإنترنت و الدخول إليها و العبث بها .
كما يشمل هذا النوع من المخاطر قيام طرف ثالث بإدخال برامج و أنظمة الى جهاز الحاسب الآلي الخاص بالمستثمر بما في ذلك الفيروسات و برامج التطفل و التسلل..... الخ ، و التي يمكن أن تتداخل مع أو تتلف الإتصال و تسبب ضرر في أنظمة الحاسب الآلي المستخدم .
لذا يجب على المستثمر أن يقوم دائماً بتشغيل البرامج الحاجبة و الواقية من المتطفلين و المتسللين (Firewalls) ، و البرامج المضادة للفيروسات ، و العمل على متابعة عملية تحديثها بشكل دوري و وفقاً لما تتطلبه هذه البرامج الأمر الذي يكفل الحد من مخاطر تدخل طرف ثالث في أجهزة الحاسب الآلي الخاص بالمستثمر .
9. التعديلات الداخلة على أنظمة الحاسب الآلي التابع للمستثمر من قبل موظفيه و مستخدميه و العاملين لديه (في حال كان المستثمر شخص اعتباري) .
10. الإهمال في التعامل مع البيانات الحساسة و السرية من قبل أشخاص يستخدمون أنظمة الحاسب الآلي الخاصة بالمستثمر أو البيانات المخزنة فيها .
11. عدم توفير البرامج الحاجبة و الواقية (Firewalls) و كلمات السر و آليات مراقبة الدخول الأخرى على جهاز الحاسب الآلي الخاص بالعميل و التي تساعد في التقليل من مخاطر إستخدام شبكة الإنترنت في الإتصالات و تنفيذ عمليات التداول .
12. أية مخاطر أخرى ناجمة عن إستخدام شبكة الإنترنت .

كما يقر العميل بأنه على علم بأن تقنيات الأمن و الحماية ، و الوسائل المستخدمة لغايات الإقتحام و الدخول الى مواقع الإنترنت و العبث بها و الإعتراض و التدخل في إتصالات الإنترنت و أية مخاطر أخرى ناتجة عن إستخدام شبكة الإنترنت تتزايد بصورة مطردة مع الوقت ، و أنه من الضروري متابعة تحديث تقنيات و إجراءات الأمن و الحماية باستمرار ، و تحسين اتصالات الإنترنت و آليات تنفيذ عمليات التداول التي تتم من خلال شبكة الإنترنت .

نصائح للمستثمر الذي يرغب باستخدام خدمة التداول عبر الإنترنت :-

1. خدمة التداول عبر الإنترنت لا تعني اتصالاً مباشراً مع نظام التداول الإلكتروني في البورصة .
على الرغم من أن المستثمر يقوم بمتابعة حركة تداول الأوراق المالية بشكل حي ، إضافة الى قيامه بإدخال أوامر الشراء و البيع الخاصة به بنفسه دون الحاجة للإتصال مع الوسيط لتفويضه بذلك ، إلا أنه يجب على المستثمر أن يدرك بان أوامره المدخلة يتم تمريرها أولاً إلى أنظمة الوسيط للتحقق إلكترونياً من كفاية الرصيد النقدي أو رصيد الأوراق المالية و أية شروط أخرى و من ثم يتم توجيهها إلكترونياً الى نظام التداول الإلكتروني في البورصة . لذا على المستثمر أن يتريث قبل الحكم على وصول الأمر الى نظام التداول الإلكتروني و ألا يحاول إدخال الأمر حتى لا يؤدي ذلك الى تنفيذ كميات مضاعفة غير مرغوب بشرائها أو بيعها ، و على المستثمر أن يدرك و يوافق على أنه هو المسؤول دون سواه عن أي تكرار لأوامره المدخلة من خلال الإنترنت .
2. إطلع على سياسة الحماية و السرية التي تطبقها شركة الوساطة .
3. إسأل شركة الوساطة عن كيفية الإتصال المباشر مع خدمة الزبائن في حال رغبت في الإستفسار عن الخدمة أو في حال وجود مشاكل تود إبلاغ الوسيط بها ، و عن آلية العمل التي تعتمدها الشركة في حالات الطوارئ .

4. إن إدخال الأوامر من خلال الإنترنت لا يعني تنفيذها على الفور .
إن قيام المستثمر بإدخال أمر الشراء أو البيع من خلال البرنامج لا يعني تنفيذ هذا الأمر على الفور، فقد يتأخر وصول الأمر المدخل الى نظام التداول للأسباب العديدة التي تم ذكرها سابقاً ، و المتمثلة في فشل أو تعطل شبكة الإنترنت أو الأنظمة و البرامج المستخدمة ، أو تأخر ناتج عن آلية التحقق من الأمر لدى أنظمة الوسيط قبل تمريره الى نظام التداول الإلكتروني ، أو أيضاً نتيجة التزامم الشديد على الخدمة المقدمة من قبل الوسيط أو ازدياد حدة نشاط حركة التداول في البورصة ، أو نتيجة تغير قوى العرض و الطلب قبل وصول الأمر إلى نظام التداول الإلكتروني و بالتالي يتم تسجيل الأمر على سجل الأوامر بانتظار التنفيذ .
فعلى المستثمر أن يدرك بأن ما يقدمه الوسيط هو خدمة لإدخال أوامر الشراء و البيع من خلال الإنترنت فقط ، ولا يضمن أو يقوم بتنفيذ هذه الأوامر و يجب عليه أن يتابع حالة الأمر المدخل التي يبلغ بها و عدم محاولة تكرار إدخال نفس الأمر .
5. تأخر تحديث أرصدة حساب المستثمر فور تنفيذ الأمر .
في بعض الحالات و على الرغم من تنفيذ الأمر المدخل فقد لا يتم تحديث أرصدة الحساب بشكل فوري و متزامن مع التنفيذ ، و ذلك يعود إلى احتمالية تأخر إستلام رسالة التبليغ بتنفيذ الأمر المدخل نتيجة للأسباب و الأعطال المذكورة سابقاً ، فعدم إستلام رسالة تأكيد لايعني بالضرورة عدم تنفيذ الأمر ، لذا يجب أن يتحلى المستثمر بالتروي و متابعة الرسائل المستلمة و عدم محاولة إعادة إدخال الأمر ، وفي حال عدم إستلام أي رسالة يفضل الإتصال مع الوسيط للإستفسار عن حالة الأمر المدخل و إبلاغه بالمشكلة .
6. يجب على المستثمر أن يتقيد بالمتطلبات الفنية الدنيا التي يحددها الوسيط و الواجب توفرها في خط الإتصال مع شبكة الإنترنت ، و في أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة لتشغيل الخدمة .
7. في حال ضياع كلمة المرور فإن العميل يقوم بما يلي :
يقوم العميل بالإتصال مع الوسيط على الخط الساخن و الطلب منه تغيير كلمة المرور الخاصة به (و التي تشمل إيقاف كلمة المرور و إستبدالها بكلمة جديدة) بعد أن يقوم الوسيط بالتأكد من هوية العميل المتصل .